



بيان صحفي ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٢,٤٧% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥ مقابل ٠,٦٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥، مما أدى الى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ٩,٢١% في سبتمبر من ٧,٨٨% في أغسطس ٢٠١٥. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٧٩% في سبتمبر ٢٠١٥ مقابل معدلاً شهرياً سالباً قدره ٠,٢٣% في أغسطس، في حين ظل المعدل السنوي للتضخم الأساسي في معظمه دون تغيير مسجلاً ٥,٥٥% في سبتمبر، على خلفية تأثير فترة الأساس من العام الماضي. ويرجع الجزء الأكبر من التطورات الشهرية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين الى استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأكثر تقلباً، وهو ما أدى الى اتساع الفجوة بين معدل التضخم العام والتضخم الأساسي. وتجدر الإشارة الى أن الانخفاض في الأسعار العالمية لمعظم السلع سيحد من المخاطر الصعديه للتضخم الناجمة عن صدمات العرض المحلية.

وقد حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بلغ ٣,٠% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل معدل نمو قدره ٤,٦% خلال التسعة أشهر الأولى من ذات العام المالي. ويأتي ذلك بعد أن سجل النمو الاقتصادي معدلاً قدره ٢,٢% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤. وكان قطاع التجارة الداخلية، التشييد والبناء والأنشطة العقارية هم المساهمون الرئيسيون في النمو خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ على الرغم من استمرار الانخفاض في قطاع الاستخراجات. وفي ذات الوقت، حدثت الزيادة القوية في الاستثمارات من الأثر السلبي لاتساع العجز في الميزان التجاري. وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من أن الاستثمارات الموجهة الى المشروعات المحلية الكبرى من المتوقع أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن المخاطر النزولية وعدم التيقن المحيطين بتعافي الاقتصاد العالمي على خلفية تباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة والتحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو، قد تؤدي الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على ما سبق، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg